مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والابحاث

ورقة عمل

فلسطينيو سورية

في ظل التطورات الراهنة

حزيران/ يونيو ٢٠٢٥

إعداد

إبراهيم العلي

باحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين

" فلسطينيو سورية في ظل التطورات الراهنة"

ورقة عمل

إعداد:

إبراهيم العلي

باحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين

قسم الدراسات والابحاث

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

حزيران/ يونيو ٢٠٢٥

الفهرس

مدخل تاريخي ٣
المشهد الفلسطيني السوري العام الحالي وأبرز التحديات ٤
انعكاسات الواقع السياسي والميداني السوري على فلسطينيي سورية ٦
التحولات القانونية لفلسطينيي سورية ٩
الواقع المعيشي والأونروا وتحديات إعادة الإعمار ١١
الأونروا ١١
تحديات إعادة الإعمار ١٢
فلسطينيو سورية والمشروع الوطني ١٢
الخاتمة والتوصيات ١٤

فلسطينيو سورية في ظل التطورات الراهنة

مدخل تاريخي

لجأ إلى سوريا بعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، قرابة الـ ٨٥ ألف لاجئ، وأعقب موجة اللجوء الأولى تلك لجوء أعداد أخرى في فترات مختلفة، من لبنان والمناطق الحدودية المنزوعة السلاح في الخمسينيات، ومن الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، ومن الأردن عام ١٩٧٠ ومن لبنان إثر الاجتياح الإسرائيلي صيف سنة ١٩٨٢ والكويت ١٩٩٠ والعراق ٢٠٠٣.

ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون على المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية، تشرف على معظمها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وتقدر الأونروا بداية عام ٢٠٢٥ التعداد العام للاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في سورية بـ ٤٣٨ ألف مشيرة بذلك إلى التراجع الكبير بأعدادهم حيث كانت قد أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في سورية ٥٦٤,٦٩١ لاجئاً، فيما قدرت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب الأعداد وقتئذٍ بحوالي ٦٥٠ ألف فلسطيني، ويرد سبب الانخفاض هذا إلى اضطرار أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني للجوء خارج سوريا بسبب الحرب توزعوا على أكثر من عشرين دولة منها لبنان والاردن ومصر وتركيا وغزة والعدد الأكبر وصل إلى دول الاتحاد الأوروبي.

المشهد الفلسطيني السوري العام الحالي و أبرز التحديات

- يتصف مخيم اليرموك "عاصمة الشتات الفلسطيني " بحالة من الدمار الواسع وهناك أحياء بأكملها تحتاج للإزالة وإعادة الإعمار مما يحد من إمكانية العودة القريبة إليه نتيجة قلة ذات اليد وعدم القدرة ذاتياً على الإعمار، إلا أن هناك قرابة الـــ ٤٠٠٠ عائلة فقط عادت بسبب العجز عن تحمل نفقات اســتئجار مســكن خارج المخيم منذ بداية ٢٠٢٠ حتى تاريخ إعداد هذه الورقة.
- باســتثناء مخيم اليرموك تتمتع غالبية المخيمات بمحدودية الدمار وبوجود سـكانها وتعد من الناحية المعيشية وحركة السوق جيدة، إلا أن ضعف القدرة الشرائية لليرة وانخفاض الأجور وارتفاع تكاليف الحياة الأساسية تشكل تحدي انساني كبير لشريحة واسعة من اللاجئين الفلسطينيين.
- لوحظ تغير التركيبة الديمغرافية في بعض المخيمات الفلسطينية نتيجة للجوء أبناء المخيمات وحالة النزوح المتكرر التي شهدتها المدن والأحياء السورية، حيث أن نصف سكان بعض المخيمات من الإخوة السوريين، الأمر الذي قد يسلب المخيم خصوصيته ودوره في تشكيل الهوية الوطنية. فالمخيمات أكثر من مجرد مأوى للاجئين الفلسطينيين؛ فقد تحولت على مدار العقود إلى رموز للهوية الوطنية الفلسطينية، ومراكز للحراك السياسي والاجتماعي والثقافي.

- تم افتتاح بعض النقاط الطبية في المخيمات تتبع للفصائل الفلسطينية، ولكن خدماتها دون المستوى المطلوب وتحتاج إلى دعم مالي وفني تخصصي، وهذا يشكل تحدي كبير على صعيد الصحة النفسية والجسدية.
- أوجدت سياسة النظام السابق حالة من الشقاق والمشاحنة بين أبناء المخيم الواحد بسبب الاصطفافات التي شهدتها مما يضعنا أمام استحقاق وطني بالسعي لتحقيق المصالحة المجتمعية.
- على صعيد الحاضنة الشعبية الفلسطينية هناك بيئة خصبة للعمل الوطني رغم الأوضاع المعيشية الصعبة والانشغال بالهم اليومي واختلاف الأولويات.
- من باب الموضوعية يوجد ظواهر غير صحية داخل المخيمات أبرزها انتشار المخدرات والبطالة.
- **خارج سوريا** تتفاوت الأوضاع العامة لفلسطيني سورية في الدول التي آلات إليه لجوئهم حيث استطاع اللاجئون إلى دول الاتحاد الاوروبي والأمريكيتين وكندا شق طريقهم فيها وتميز العشرات منهم في مجالات شتى من العلوم والفنون، فيما يعاني الذين لجؤوا إلى الدول العربية أو الإسلامية مشاكل في الإقامة وبالتالي فقدان الفرص التي يوفرها لهم الحصول على وضع قانوني فيها، والذي يعتبر من أبرز التحديات التي يوجهونها في دول اللجوء تلك.

انعكاسات الو اقع السياسي والميداني السوري على فلسطيني سورية

عانى اللاجئون الفلسطينيون في سورية منذ بداية الأحداث، وفقدوا حالة الاستقرار النسبي التي كانوا يتمتعون بها، فمنهم من اضطر للنزوح عدّة مرات، بعدما تعرضت مخيماتهم للدمار نتيجة استهدافها بمختلف أنواع الأسلحة من قصف مدفعي إلى قصف جوي وقصف الهاون، وتفجير السيارات المفخخة، ورصاص القناصة. بالإضافة إلى حصار مشدد من قبل الجيش النظامي والقوات الرديفة، مما تسبب بأوضاع معيشية مأساوية داخل تلك المخيمات.

وبحسب الاحصائيات فقد وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية سقوط (٤٩٠٠) فلسطينياً نتيجة الأعمال القتالية في سورية أو أثناء محاولاتهم اللجوء أو نتيجة الحصار أو التعذيب داخل السجون السورية، حيث وصل عدد المعتقلين أكثر من (٦٢٠٠) معتقلاً قضى منهم قرابة ١٢٠٠ تحت التعذيب فيما بلغ عدد المفقودين حوالي ٤٠٠٠ مفقوداً منذ عام ٢٠١١ وحتى بداية شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤.

إلى ذلك جرت العديد من المحاولات لتغيير هوية بعض المخيمات وتحويلها إلى أحياء وتجمعات سكنية لا مخيمات للاجئين الفلسطينيين كما في المخطط التنظيمي الذي حول مخيم اليرموك إلى حي اليرموك.

بعد سقوط النظام وقعت البلاد بالعموم في حالة من الترقب وسادت المخاوف في بعض المخيمات الفلسطينية التي كانت محسوبة على النظام السابق إلا أن رسائل التطمينات التي أرسلتها المعارضة خففت من تلك المخاوف وولدت شعوراً بالارتياح لدى مجتمعات اللاجئين خاصة بعدما

بدأ أبناء المخيمات الفلسطينية المنخرطين في صفوف المعارضة أو المهجرين أو النازحين إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السابق بالعودة إليها.

كما لم تتدخل الإدارة الجديدة في سوريا في عمل المؤسسات المدنية الفلسطينية، واستمرت الجمعيات الخيرية والإغاثية الفلسطينية في عملها داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا. وكذلك لم تمنع خروج المظاهرات المؤيدة للمقاومة في غزة والمنددة بالعدوان الصهيوني عليها.

على الصعيد الدبلوماسي استقبل الرئيس السوري أحمد الشرع وفد من السلطة الفلسطينية ضم رئيس الوزراء محمد مصطفى، ومستشار رئيس السلطة محمود الهباش، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني، وسفير السلطة في سوريا سمير الرفاعي، وياسر محمود عباس نجل رئيس السلطة، غير أن هذه الزيارة لاقت استنكاراً شعبياً عكس حجم القطيعة بين السلطة واللاجئين الفلسطينيين الذين رؤوا في الزيارة محاولة لإعادة تدوير شخصيات متورطة في معاناتهم. كما اجتمع الرئيس الشرع بالرئيس محمود عباس على هامش أعمال القمة العربية الطارئة، المنعقدة في القاهرة. وبحسب السفير الفلسطيني في سورية سمير

الرفاعي فقد نسب إلى الرئيس الشرع بخصوص العلاقة مع الفلسطينيين المقيمين داخل سوريا قوله إن " العلاقة ستكون عبر القنوات الرسمية أي مع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير

والسفارة الفلسطينية فقط. " وربما هذا ما يفسر عدم لقائه مع الفصائل الفلسطينية التي وقفت أو ساندت الثورة السورية.

أمام الواقع السياسي والميداني الذي تشهده القضية الفلسطينية والذي يعد الأخطر من سابقه، فإن البحث عن فضاء جديد للحراك الثوري الفلسطيني يعتبر من الأولويات الواجب التوافق عليها مع الحكومة السورية والسعي للانفتاح عليها وتطوير موقفها من القضية الفلسطينية خاصة في ظل انتهاكات الاحتلال المتزايدة للسيادة السورية وتصريحاته العدوانية ضد الحكم فيها، مما يوجب المشاركة الفعالة في تحمل المسؤولية الوطنية والعمل على حشد وتوحيد الجهود الكفيلة بصد العدوان واتخاذ مواقف واضحة وداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال تساهم في الحيلولة دون محاولات الاحتلال لاقتلاع وتهجير الشعب الفلسطيني والقضاء على مقاومته.

التحولات القانونية لفلسطيني سورية

أعطى القانون السوري اللاجئين الفلسطينيين تصنيفاً قانونياً متفاوتاً منحهم على أساسه الحقوق وحدد ما عليهم من واجبات حسب تاريخ اللجوء. ويحسب للجمهورية العربية السورية أنها من أوائل الدول التي بادرت مبكراً إلى تنظيم الوجود الفلسطيني فيها وإصدار العديد من القوانين والمراسيم والقرارات اللازمة لذلك، كاستثناء الفلسطينيين من شرط الجنسية بالنسبة إلى ممارسة بعض المهن، والتوظيف في إدارات الدولة ومؤسساتها والقانون ٢٦٠ لعام ١٩٥٦ الذي تضمن نصاً واضحاً يُعامَل من خلاله الفلسطيني المقيم في سورية كالسوري أصلاً في جميع ما

نصت عليه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، عدا الترشيح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات، وذلك مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.

إلا أن الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية شهد بعض التغيرات في ظل الأزمة السورية حيث صدرت بعض القرارات التي تجرد اللاجئ الفلسطيني من بعض المكاسب التي منحته إياها القوانين والمراسيم السابقة دون الاستناد إلى نص تشريعي.

كما عانى اللاجئون الفلسطينيون في سورية من تهديدات ومخاطر على صعيد الحقوق العينية العقارية، فما بين تغطية إجراءات تجريد الملكية من أصحابها تحت غطاء القوانين الصادرة، وسياسات التضييق الأمني التي تمنع عودة اللاجئين والنازحين إلى مخيماتهم، تم إهدار أملاك اللاجئين الفلسطينيين على نطاقٍ واسع، لأغراض سياسية واضحة.

في المرحلة الحالية هناك صمت عام اتجاه الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين في سورية بما في ذلك الوضع القانوني نتيجة انشغال الحكومة السورية بترتيب بيتها الداخلي، ولكن يوجد مؤشرات إيجابية على تثبيت الوضع القانوني للاجئين من خلال عدم استثناء الفلسطينيين من شغل مواقع هامة وسيادية داخل مؤسسات ووزارات الدولة السورية كما في التعينات التي تمت مع بداية استلام المعارضة للحكم في سورية.

في هذه الأثناء ينتاب الفلسطينيين تساؤلات متعددة أهمها ما يتعلق بالهوية الوطنية في ظل مطالبة شريحة واسعة الإدارة السورية الجديدة بحقوقهم الكاملة -مع الحفاظ على هويتهم الوطنية وحقهم في العودة- بما في ذلك حق المواطنة والانتماء، فهؤلاء يتمسكون بسورية التي ولدوا أو عاشوا فيها لعقود طويلة، وبقضيتهم الوطنية الفلسطينية في الوقت نفسه، ولسان

حالهم يقول بأن حيازة الفلسطيني لحقوق المواطنة الكاملة حيث يعيش لم يؤدِ إلى خسرانه حقه في فلسطين، أو في المشاركة في النضال التحرري الفلسطيني، فالكثير ممَن تهجر من فلسطيني

سورية دائمو التعبير عن شوقهم إلى سورية ورغبتهم في العودة إليها، في الوقت الذي يستمرون فيه بإعلان التمسك بحقهم في العودة إلى فلسطين.

إن واجب الوقت يوجب التحرك بسرعة وجدية لترتيب العلاقة مع القيادة السورية الجديدة والاتفاق على العناوين الاستراتيجية الأساسية التي تكفل استمرار الوجود الفلسطيني وتعزيز صموده وضمان معاملته على أساس إنساني وقانوني يحفظ كرامته ويحمي حقوقه الأساسية.

الواقع المعيشي والأونروا وتحديات إعادة الإعمار

يتصف المشهد العام في سورية بحالة من الترقب والمخاوف المتعلقة بالجانب الأمني والجانب الاقتصادي، حيث سجلت العديد من حالات القتل والخطف سواء داخل المخيمات أو المدن السورية، كذلك يشكل العامل الاقتصادي تحدياً كبيراً حيث أصبحت المواد الغذائية والمحروقات وغيرها متوفرة إلا أن المواطن لا يملك القدرة الشرائية نظراً للانخفاض الكبير في الأجور وتذبذب سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي.

الأونروا

التزمت الأونروا في سورية بالمحددات التي رسمها النظام السابق لها للعمل في المخيمات والتجمعات الفلسطينية ولم تخرج عنها واقتصرت خدماتها على اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الواقعة

تحت سيطرة النظام مما أدى ذلك إلى حرمان أعداد كبيرة منهم الحق بالوصول إلى خدمات ومساعدات الأونروا بفعل تلك المحددات.

وتستمر "الأونروا" رغم التحديات المالية بتقديم خدمات أساسية في المخيمات الفلسطينية فهي تدير ١٠٢ مدرسة و٢٣ مركزاً صحياً في سوريا، إلى جانب تقديم مساعدات مالية وغذائية محدودة. ومع ذلك، فإن تمويل النداء الطارئ لعام ٢٠٢٤ بلغ ١٦,٧٢٪ فقط، مما أثر على تنفيذ العديد من البرامج الإنسانية، إلى جانب العجز عن تحمُّل أعباء إعادة إعمار المخيمات الفلسطينية.

وأشارت الأونروا في بيان صدر عنها في ديسمبر ٢٠٢٤، إلى تفاقم هشاشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من ارتفاع معدلات التضخم وضعف القدرة الشرائية، مما يدفعهم إلى تقليل استهلاك الغذاء واللجوء إلى استراتيجيات تأقلم سلبية، مثل عمالة الأطفال وزواج القاصرات.

تحديات إعادة الإعمار

تعتبر المخيمات الفلسطينية جزءً لا يتجزء من الأراضي السورية ويرتبط إعادة إعمار ما تهدم منها بإعادة إعمار سورية التي لاتزال خاضعة للعقوبات الدولية التي تشكل عائقًا رئيسيًا أمام

استقطاب الاستثمارات الدولية؛ إذ تمنع هذه العقوبات الشركات العالمية من المساهمة في إعادة الإعمار خشية الوقوع تحت طائلة العقوبات الأميركية.

فلسطينيو سورية والمشروع الوطني

شكلت سورية مركز ثقل مهم للعمل الوطني الفلسطيني لاعتبارات متعددة أهمها الموقع الجغرافي الملاصق لفلسطين والدعم والتعاطف الشعبي والرسمي مع القضية الفلسطينية.

وشكل الحضور الفلسطيني في سوريا ركيزةً أساسيةً من ركائز النضال الوطني ورافداً رئيسياً من روافد حركة التحرر الفلسطيني ونقطة انطلاق لبرامج عمل واسعة وكبيرة عبر سنوات اللجوء الطويلة قدموا خلالها الاف الشهداء والجرحى والأسرى، كما كان نضالهم متكاملاً شمل كل تفاصيل موضوعات القضية الفلسطينية والملمات التي ألمت فيها في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني كالتضامن مع قطاع غزة، أو القدس والضفة، أو الأسرى، أو اللاجئين الفلسطينيين

في لبنان أو العالقين على حدود بعض الدول، وقد استمروا في فعل ذلك في كل مناطق النزوح - الشمال السوري - أو دول اللجوء التي وصلوا اليها.

أمام هذه الشمائل التي تحلى بها الفلسطيني في سورية رغم الظروف والتحديات الجسام التي مر بها وما ترافق معها من مشاعر سلبية تجاه ممثله الرسمي أو الفصائلي فإنه يتوجب العمل على معالجة الندبات التي خلفتها المرحلة السابقة من قصور وتخلي وغياب للتمثيل الرسمي للاجئين والمبادرة إلى برامج عمل تعبر عن الإرادة الشعبية الفلسطينية من خلال وضع رؤية استراتيجية جامعة تتماشى مع الفرص الجديدة لتعيد بلورة وصياغة برنامج عمل وطني يصون قضية اللاجئين ويعزز حضورهم السياسي والميداني.

الخاتمة والتوصيات

يبين العرض السابق توفر العديد من الفرص الواجب استثمارها والتي منها ما يتعلق بالبلد المضيف وما يشكله من بيئة حاضنة للفلسطينيين، ومنها ما يتعلق بالوجود الكبير نسبياً للاجئين الفلسطينيين في سورية الذي يتميز بالكفاءات العلمية والطاقات المهنية التي تشكل بدورها قوة دافعة نحو تحسين أوضاع مجتمعهم، وتعزيز صمودهم، والمساهمة الفاعلة في خدمة القضية الفلسطينية.

وعليه لا بد من استثمار الفرصة والدخول السريع والمنظم إلى المجتمع الفلسطيني في سورية وإعادة مد جسور التواصل الفعال الهادف إلى حشد الطاقات القائم على مبدأ التشاركية وتحمل المسؤولية الوطنية والمجتمعية، ولتحقيق هذه الرؤية لابد من تهيئة الظروف وتأمين الأدوات والوسائل الكفيلة بتطوير القدرات والكفاءات المتوفرة من خلال:

١. التواصل مع الجهات الحكومية المحلية والجهات الدولية (الأونروا) لوضع البرامج التي من شأنها النهوض بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وصيانة حقوقهم.
٢. البدء بمشاريع خدمية ومشاريع تمكين اقتصادي ترفع الحالة المعنوية قبل المادية عند أبناء المخيم.
٣. تفعيل التواصل مع أبناء المخيمات في المهجر على كل المستويات.

٤. تنفيذ المشاريع التعليمية الشعبية والأكاديمية وتفعيل النشاطات الثقافية والاجتماعية التي تخدم القضية الفلسطينية في المخيمات.
٥. العمل على توفير برامج الدعم (الفني – المالي – المهني) لمساعدة الشباب الفلسطينيين على دخول سوق العمل بمهارات تنافسية.
٦. التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية لتقديم الدعم اللازم في مجالات التعليم والصحة والعمل.
٧. توسيع نطاق البرامج التدريبية والتأهيلية لعدد أكبر من الفلسطينيين.
٨. الانفتاح على المجتمع المضيف من خلال تأسيس هيئات أو مؤسسات مشتركة.
٩. البحث الملح والسريع عن مرجعية وطنية تعبر عن الحالة الفلسطينية بشكل ديموقراطي خاصة أن البيئة السورية الحالية تساعد على ذلك.

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

86-90 Paul Street, London, EC2A 4NE, UK

+442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk